عابرة للحدود:
تصاعد أنشطة جماعات "الإجرام المنظم" عبر الإقليم

أحمد أبو زيد
محاضر في العلوم السياسية بجامعة الجزيرة - الإمارات العربية المتحدة

أصبحت الجرائم المنظمة خطراً متزايداً للغاية، ليس على حياة البشر العاديين فقط، كما كان في السابق، بل إن الجرائم المنظمة والعصابات الإجرامية العابرة للحدود القومية تشكل أيضاً خطراً وجودياً على الدول والنظم السياسية.

ولعل التصريح الذي أطلقه أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب مكافحة المخدرات والجريمة التابع لمنظمة الأمم المتحدة (United Nations Office on Drugs and Crime)، والذي وصف فيه التداعيات السلبية للتدفقات غير المشروعة على المجتمع الدولي بأسره، قائلاً: "إن سوق الإجرام تعم نشاطاتها العالم اليوم، فالبضائع غير المشروعة تأتي من قارة، وتهرب عبر أخرى، وتسوق في قارة ثالثة"؛ يوضح بجلاء حجم التهديد الذي باتت الجريمة المنظمة تمثله على المجتمع الدولي، فنظراً لأنها عابرة للحدود الوطنية أصبحت "تهدد السلام والتنمية، بل وباتت تهدد سيادة الدول نفسها" على حد قول كوستا[1].

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الظاهرة لاتزال تتسم بالضبابية والغموض بعض الشيء، كونها ظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد والمستويات، فهناك جرائم سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية وبيئية وإلكترونية... إلخ، وهو الأمر الذي جعل من مسألة تحديد وتعريف الجريمة المنظمة عملية غاية في التعقيد والضبابية. وليس أدل على ذلك من غياب تعريف موحد لماهية الجريمة المنظمة.

في هذا الإطار يركز هذا التحليل على وضع تعريف للجريمة المنظمة، ومحاولة تحديد السمات الأساسية لها، وبيان الأسباب التي ساعدت على ظهورها وتداعياتها السلبية، ثم محاولة تلمس المسار المستقبلي لهذه الظاهرة.

أولاً: تعريف الجريمة المنظمة

عرفت الاتفاقية العالمية للجريمة المنظمة (اتفاقية باليرمو 2000)، التي عقدت برعاية الأمم المتحدة، الجريمة المنظمة على أنها "جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، تباشر نشاطها على مدى زمني ممتد، وتعمل بصورة منظمة، بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم والأفعال غير الشرعية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو مادية أخرى". وتعرفها منظمة الشرطة الجنائية الدولية "الإنتربول" على أنها "أي جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة لفترة زمنية ممتدة، وتهدف أساساً لتحقيق الربح من دون تقيد بالحدود الوطنية"[2].

وطبقاً لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات، تتعدد صور الجريمة المنظمة لتشمل أنشطة إجرامية وغير مشروعة،

مثل الإتجار بالمخدرات، والإتجار بالأسلحة النارية، والإتجار بالمنتجات المهربة وسرقة المصادر الطبيعية، والإتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للبشر، والعبودية وتهريب المهاجرين، والقرصنة البحرية، وجرائم الفضاء الإلكتروني، وغيرها من الأنشطة[3].

ويمكن القول إن هناك مجموعة من الخصائص التي تميز الجرائم المنظمة عن الصور الأخرى من الجريمة، حيث تتسم الجريمة المنظمة بالتالي:

1- التخطيط المتقدم: حيث تضم مجموعة من ذوي المؤهلات والخبرات المتقدمة في مجالات متعددة، بداية من القانون والاقتصاد، وحتى الإرهاب والقتل المأجور.

2- التنظيم الجيد، فهذه التنظيمات تعمل طبقاً لهيكلية وتراتبية حديدية، لا تتسامح إطلاقاً مع من يتجاوزها أو يخرج عن تقاليدها المتبعة، فهي بالأساس مؤسسات احترافية إلى أبعد الحدود.

3- التعقيد والسرية: فهذه التنظيمات تحاول قدر الإمكان الحفاظ على نشاطاتها سرية بسبب طبيعتها غير المشروعة والمجرمة عالمياً.

4- الاستمرارية: حيث يشترط أن تكون هناك استمرارية في ممارسة الأنشطة الإجرامية، التي تقوم بها، وذلك لتفريقها عن بقية صور الجريمة الأخرى.

5- الجشع للربح: حيث تتعامل هذه التنظيمات مع حجم تجارة غير شرعي يقدر بمئات، إن لم يكن آلاف المليارات من الدولارات.

6- استخدام العنف والوسائل غير الشرعية لتحقيق الأهداف: نظراً لطابعها الإجرامي، فهي لا تتردد في اللجوء للعنف وحمل السلاح من أجل تحقيق أهدافها والحفاظ على مصالحها ومناطق نفوذها، بما في ذلك الإرهاب والقتل.

7- الطبيعة العابرة للحدود والقوميات: وهي الخاصية التي تميزها عن بقية الأشكال الأخرى من الجرائم، فهي امتداد للعصابات والتشكيلات الإجرامية المنظمة لما وراء الحدود الوطنية، بل ويصل الأمر ببعض هذه التنظيمات إلى التحكم في مناطق تقع خارج نطاق أوطانها، مثل العصابات الإيطالية والروسية واليابانية والتركية[4].

ثانياً: أسباب ظهور وتغلغل الجرائم المنظمة

هناك عدد من العوامل التي ساهمت في الزيادة المضطردة لأنشطة الجريمة المنظمة على المستوى العالمي، وهو ما يمكن إيجازه على النحو التالي:

1- تراجع سيادة وسيطرة الدول على أقاليمها: وهو الأمر الذي شجع بعض الجماعات والتنظيمات الإجرامية على ملء الفراغ الذي نتج عن تراجع وغياب وجود السلطات المحلية، واستغلال هذه المناطق، التي لا توجد عليها سيطرة أو تحكم في إقامة مناطق آمنة للتجارة غير المشروعة، من تجارة السلاح إلى تهريب الأسلحة واللاجئين والهجرات غير الشرعية ... إلخ.

2- عدم الاستقرار السياسي: حيث توضح الدراسات المتخصصة وجود علاقة طردية بين أجواء عدم الاستقرار وعجز الحكومات عن الوفاء بالتزاماتها الأساسية تجاه المواطنين، مثل توفير الأمن والاستقرار والقدرة على تطبيق القانون، وبين انتشار الجريمة والخروج عن القانون وظهور التنظيمات الإجرامية المختلفة الأنواع[5].

ولعل المثال الأحدث والأكثر وضوحاً للعيان هو دول الثورات العربية، حيث ساهمت حالة الاضطراب وعدم الاستقرار الأمني الذي نتج عقبها في زيادة عدد الخارجين عن القانون ومعتادي الإجرام ومنظمات الجريمة المنظمة، كما هي الحال في مصر وليبيا والعراق وسوريا[6]. كما ساعدت حالات الصراعات المحلية والحروب (الأهلية والطائفية) في توسع اقتصادات الجريمة المنظمة، وساهمت في تقوية وزيادة قدرات هذه الجماعات والتنظيمات الإجرامية والإرهابية، بصورة أصبحت معها سيادة الدولة ووجودها المادي ذاته محل تهديد جدي[7].

3- التواطؤ السياسي والاقتصادي من النظام السياسي القائم: فجماعات الجريمة المنظمة لا تستخدم العنف وحده، بل تستعين غالباً بالمال والرشوة لشراء الانتخابات والساسة والسلطة، بل وحتى الجيوش، خاصة في المناطق الواقعة تحت ضغط الأخطار التي تهدد الأمن والاستقرار"[8]، فقد ذكر تقرير منظمة الشفافية العالمية أن الجريمة المنظمة قد اخترقت بعض المؤسسات السيادية العليا، مثل المؤسسة العسكرية والأمنية، في بعض البلدان، خاصة فيما يتعلق بمسألة شراء المعدات العسكرية، وبالتالي تهريبها وبيعها في الأسواق السوداء للجماعات والتنظيمات الإرهابية التي تعج بها المنطقة في هذه اللحظة التاريخية[9]؛ ولذلك كان أداء هذه المؤسسات في بعض البلدان أقرب لأداء عصابات الجريمة المنظمة منها إلى الأجهزة الأمنية المهنية المحترفة.

4- سلوك الأجهزة الأمنية التعسفي: إذ يجادل البعض بأنه لا يمكن إنكار دور المؤسسات الأمنية في بعض الدول النامية في مساعدة وتسهيل وجود وفعالية منظمات وجماعات الجريمة المنظمة، وذلك بسبب أسلوبها في التعامل مع الجماهير، أو منهج إدارتها للأزمات والصراعات الاجتماعية، والتي غالباً ما تفاقمها[10].

5- الفساد السياسي والاقتصادي والإداري: وغيرها من صور الفساد المنظم داخل أجهزة ومؤسسات الدولة ودوائر صنع القرار، حيث يسمح وجود الفساد وانتشاره في أروقة مؤسسات الدولة بانتشار وتزايد فعالية تنظيمات الجريمة المنظمة.

6- تواطؤ ذوي الياقات البيضاء: فما يزيد من وطأة وتمدد وصعوبة مواجهة الجريمة المنظمة، أن المجرمين من ذوي الياقات البيضاء من المحامين والمحاسبين والممثلين النيابيين المحليين وسماسرة العقارات والمصرفيين، وغيرهم، هم الذين يوفرون الغطاء والحماية، ويقومون بغسيل أموال غير مشروعة وإعادة تدويرها شرعياً، مما يجعل من الصعب مكافحة الجريمة المنظمة عبر العالم[11].

7- الأوضاع الاقتصادية الصعبة: فارتفاع مستويات البطالة وغلاء مستويات المعيشة وانخفاض مستوى التنمية، وفشل الحكومات في توفير وإشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وشعور المواطن بالغبن والظلم نتيجة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وعدم وجود

مساواة أو عدالة توزيعية، تلعب دوراً رئيسياً في زيادة الشعور بالإحباط لدى فئات واسعة من المجتمع، وتحفز على تجنيد ودفع الشباب للانضمام للتنظيمات الإجرامية.

8- العولمة الاقتصادية: فقد ساعد التطور التكنولوجي في وسائل النقل في زيادة التبادل التجاري وتسهيل حركة البشر والبضائع، وساهمت عولمة الاقتصاد في الربط بين الاقتصادات المختلفة، بحيث أصبح لا يوجد تقريباً بقعة واحدة في العالم بمنأى عن الدخول في منظومة التبادل التجاري، وفتح أسواقها أمام العالم؛ وهو الأمر الذي سهل من عملية نقل وتخزين وبيع المنتجات والمشتريات المختلفة من دول العالم كافة. ولا شك أن جماعات الجريمة المنظمة استفادت من هذه المنظومة القائمة في تسهيل عملياتها الإجرامية العابرة للحدود الوطنية.

ثالثاً: التداعيات السلبية للجريمة المنظمة

لم يعد الخوف من خطر التنظيمات الإجرامية أو من عصابات الجريمة المنظمة يقتصر على تهديدها للسلم الأهلي أو استقرار المجتمعات المحلية، وإنما باتت تهدد اليوم الأمن والاستقرار العالمي، ويمكن الإشارة إلى بعض التداعيات السلبية لهذا النوع من الجرائم، كما يلي:

1- تهديد سيادة الدول: حيث ساهم استغلال هذه الجماعات للتطور التكنولوجي والمعرفي والعلمي، وتوظيفها لأحدث التطورات والاختراعات العلمية في تطوير وسائلها وأدواتها الإجرامية من جانب، ونجاحها في الحصول والوصول لأحدث أنواع الأسلحة في تعظيم قدراتها الإجرامية وقدرتها على ممارسة العنف من جانب، بصورة أصبحت معها بعض هذه التنظيمات والجماعات الإجرامية المنظمة قادرة على الوقوف ومجابهة الدول والجيوش النظامية، كما هي الحال في جماعات تهريب وتجارة المخدرات في أمريكا اللاتينية، وجماعات تهريب البشر والموارد الطبيعية في أفريقيا، وتجار الأفيون في دول مثل أفغانستان.

2- التعاون بين جماعات الجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية: إذ إن أكبر المخاطر والمخاوف النابعة من انتشار تنظيمات الجريمة المنظمة، هو تزايد التقارب والتعاون بينها وبين الجماعات الإرهابية. فقد حذر الكثير من الخبراء من تداخل أنشطة جماعات الجريمة المنظمة مع التنظيمات والجماعات الإرهابية، لأن مظلة تبادل المصالح يمكن أن يحدث معها تعاون بين جماعات الإرهاب مع مافيا تجارة الأسلحة والمخدرات؛ وهو الأمر الذي سيزيد من درجة تعقيد كل من الظاهرتين[12].

ومن الأمثلة على ذلك تفجيرات قطار مدريد في إسبانيا عام 2004، والذي قتل فيه حوالي 200 شخص، فضلاً عن إصابة حوالي 2000 شخص آخرين، وهو ما يجعله ثاني أكبر هجوم إرهابي ناجح بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، وقد قامت بهذا الهجوم إحدى الجماعات المرتبطة بالقاعدة، وهي الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة، والتي كانت على صلة بجماعات الجريمة المنظمة وتجار المخدرات التي تنتشر من المغرب إلى إسبانيا وبلجيكا وهولندا، كما أنهم استخدموا عائدات تهريب المخدرات لتمويل العملية.

ومثال آخر يدل على العلاقة، هو الصلات بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب وشبكات تهريب المخدرات في دول غرب أفريقيا، وقبائل الطوارق في مالي، وكذلك الصلات بين القوات الثورية المسلحة الكولومبية "فارك"، والجيش الجمهوري الأيرلندي، وبين تجار السلاح. ولا يختلف الأمر كثيراً في أفغانستان أو في منطقة القرن الأفريقي، إذ توجد علاقة قوية بين جماعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية في هذه المناطق والأقاليم[13].

3- تهديد الفضاء الإلكتروني للدول: فثمة تخوف من قيام تنظيمات الجريمة المنظمة بتوظيف التكنولوجيا والوسائل المعرفية الحديثة في الأنشطة الإجرامية في المستقبل القريب، حيث يمتلك العديد منها الخبرة اللازمة للقيام ببعض جرائم الفضاء الإلكتروني، بل والقدرة على تهديد وزعزعة أمن الدول واستقرارها ذاته، حيث يمكن فرض تهديدات أمنية خطيرة على الدول من خلال اختراق شبكات الكهرباء وحركة الملاحة الجوية والمنشآت النووية.

> "الجريمة تقوض الاستقرار، ومن ثم يصبح السلام أفضل سبيل لاحتواء الجريمة".. هكذا يقول أنطونيو كوستا. المدير التنفيذي لمكتب مكافحة المخدرات والجريمة التابع لمنظمة الأمم المتحدة. ولذا فإن المدخل الأنجح لمكافحة الجرائم المنظمة هو العمل على تحقيق السلام والاستقرار المحلي والخارجي، للخروج من هذه الدائرة المفرغة، فالحروب والصراعات هي الوقود الذي يغذي تنظيمات الجريمة المنظمة.

ولعل ما حدث في سبتمبر 2001 يعتبر خير مثال لما يمكن أن تصل إليه جماعات الإرهاب من تهديد وخطر على العالم أجمع، وهو تطور ليس ببعيد عن جماعات الجريمة المنظمة.

رابعاً: محددات تطور ظاهرة الجريمة المنظمة

يمكن القول إن هناك عدة عوامل يمكن أن تؤثر على مسار تصاعد ظاهرة الجريمة المنظمة، يتمثل أبرزها في التالي:

1- مدى استمرار حالات عدم الاستقرار والاضطراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي: إذ يؤدي ذلك إلى استمرار، بل وتزايد وجود التنظيمات الإجرامية المنظمة، وما يرتبط بذلك من تزايد حجم وانتشار وخطر التنظيمات الإرهابية المسلحة، والتي باتت ظهيراً للمنظمات الإجرامية المنظمة، كما أن حالة عدم الاستقرار تلك تعقد من جهود وقدرات الدولة والمجتمع الدولي على مكافحة ظاهرة معقدة ومتطورة للغاية مثل الجريمة المنظمة[14].

ومن جهة أخرى، وفي علاقة عكسية، يقود تزايد جماعات الجريمة المنظمة إلى تقويض الاستقرار والأمن.. وهكذا تظل المجتمعات في دائرة مفرغة من الاضطراب وعدم الاستقرار وتعاظم دور وتهديدات تنظيمات الجرائم المنظمة[15].

2- مدى تحسن أو تردي الأوضاع التنموية: فإذا استمرت الأوضاع التنموية متردية وضعيفة، فإن الجريمة المنظمة سوف تتزايد وتترعرع وتقوى شوكتها، لأنها ستجد الظروف الاجتماعية والبيئة الخصبة التي تساعد على نموها، فالكثير سينظرون إليها باعتبارها المخرج ومصدر توفير الاحتياجات والبضائع الأساسية

التي عجزت الدولة والحكومة على توفيرها وإتاحتها لهم[16].

3- مدى تقدم وتطور أساليب وقدرات المنظمات الإجرامية التكنولوجية والمعرفية عن الأجهزة التي تحاربها: فالسائد حتى الآن هو تقدم المنظمات الإجرامية من ناحية الوسائل والأدوات والآليات، وفعاليتها أكثر من الأجهزة الأمنية والشرطية التي تحاربها أو تكافحها، وما لم تتطور آليات وأدوات هذه المؤسسات الأمنية، ستظل اليد العليا لتنظيمات الجريمة المنظمة.

4- استمرار وجود المعوقات التقليدية لمكافحة الجريمة المنظمة عالمياً: وتتمثل هذه المعوقات التقليدية في اعتبارات السيادة الوطنية وتقييدها لقدرة المؤسسات المعنية على مكافحة الجريمة، فضلاً عن استمرار العمل بالقوانين والتشريعات غير الجادة أو غير الفعّالة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، بالإضافة لاستمرار التواطؤ الرسمي من قبل بعض المؤسسات الأمنية والعسكرية والنخبة السياسية في رعاية وتغطية أنشطة منظمات الجريمة المنظمة. ويضاف إلى ذلك التلكؤ في تنفيذ الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية باليرمو 2000، أو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لعام 2013، والتي لم توقع عليها سوى 63 دولة فقط من إجمالي 193 دولة[17].

ختاماً، يمكن القول إن المدخل الصحيح لفهم مدى تعقد وصعوبة مكافحة الجريمة المنظمة، هو ردها أو إرجاعها بالأساس إلى عوامل، مثل السيولة والفراغ السياسي، الناتج عن سقوط النظم السياسية، فضلاً عن التراجع المستمر لسيادة الدولة وسيطرتها على الحدود وقدرتها على فرض الأمن والنظام في نطاق سلطاتها الإقليمية، وهو ما لخصه أنطونيو كوستا بالقول إنه "عندما تعجز الدول عن توفير الخدمات العامة والأمن يملأ المجرمون الفراغ"[18].

ويمكن القول إن أحد أهم الحلول لمكافحة الجريمة المنظمة هو العمل على تحقيق السلام والاستقرار المحلي والخارجي، باعتباره المخرج من هذه الدائرة المفرغة، فالحروب والصراعات هي الوقود الذي يغذي ويجدد الحياة للجماعات ومنظمات الجريمة المنظمة، التي تتعايش من وراء اقتصادات الحرب وتستغل أوضاع عدم الاستقرار والاضطرابات التي تنتجها الحروب، أو كما قال أنطونيو كوستا: "الجريمة تقوض الاستقرار، ومن ثم يصبح السلام أفضل سبيل لاحتواء الجريمة"[19]، كما أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية هو بمنزلة ترياق فعّال لمكافحة الجريمة، التي هي نفسها عقبة في وجه التنمية.

1- **الأمم المتحدة، دائرة الإعلام:** " عولمة الجريمة المنظمة وتحولها إلى خطر يهدد الأمن". (3 يونيو 2010). متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/GlobalizationofCrime-PR-Final-Arabic.pdf

2- جامعة مينيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان: "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية". متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://www1.umn.edu/humanrts/arab/CorgCRIME.html

عبد الفتاح مصطفى الصيفي، مصطفى عبد المجيد كاره، أحمد محمد النكلاوي: **الجريمة المنظمة التعريف والأنماط والاتجاهات**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999).

3- United Nations Office on Drugs and Crime (UNDCO): "**The Globalization of Crime: A transnational Organized Crime Threat Assessment**". (New York: United Nations Publications, 2010). Available at: https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/TOCTA_Report_2010_low_res.pdf

4- للمزيد عن خصائص الجريمة المنظمة أنظر: عبد الفتاح مصطفى الصيفي، مصطفى عبد المجيد كاره، أحمد محمد النكلاوي: **مرجع سابق**.

5- حسينة شرون: "العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة"، مجلة الاجتهاد القضائي، عدد 5، 2014، ص ص 69-54.

6- للمزيد عن هذه النقطة أنظر: حسينة شرون، **مرجع سابق**، ص ص 69-54.

7- أحمد محمد أبو زيد: " البلطجية: معتادو الإجرام في فترات ما بعد الثورات". **السياسة الدولية**، المجلد 47، العدد 187 (يناير 2012). ص ص 30-26. فادية أبو شهاب: "المعاملة الجنائية للمسجلين الخطرين". (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2013).

8- للمزيد عن التبعات والانعكاسات الامعتاد واقتصادية والسياسية للجريمة المنظمة على العلاقات بين الدول أنظر: محمد عبد الله يونس: "تهديدات الفراغ: اقتصاديات الجريمة المنظمة على الحدود المصرية–الإسرائيلية". **المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية** (5 أغسطس 2013). متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://goo.gl/1alakU

9- المرجع السابق.

10- "منظمة الشفافية: الربيع العربي كشف الحاجة إلى معالجة فساد الجيوش". **رويترز العربية** (3 فبراير 2013)، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B2ECW20130206

11- عمر عاشور: "إتمام المهمة: إصلاح قطاع الأمن بعد الربيع العربي". **بروكنجز** (28 مايو 2013)، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.brookings.edu/ar/research/articles/2013/05/28-security-sector-reform-mena-ashour

12- **الأمم المتحدة، دائرة الإعلام:** " عولمة الجريمة المنظمة وتحولها إلى خطر يهدد الأمن". (3 يونيو 2010). متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/GlobalizationofCrime-PR-Final-Arabic.pdf

13- صفاء عزب: " تبعات الربيع العربي .. ميليشيات مسلحة وفوضى ودمار". **الشرق الأوسط**، 2 يونيو 2014، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.aawsat.com/home/article/109511

14- تشارلي إدواردز: " الجريمة والإرهاب: تحالف ثالوث القاعدة والمخدرات وتجارة الأسلحة"، **جريدة العرب**، 5 يونيو 2013، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.alarab.co.uk/?p=42086

. للمزيد عن طرق وسبل وأساليب مكافحة الجريمة المنظمة أنظر: مايا خاطر: "الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها". **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**. المجلد (27) العدد (3) 2011، ص ص 526-509. محمد إبراهيم زيد وآخرون: "**الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها**". (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999). محمد بن سليمان الوهيد وآخرون: "**أعمال ندوة الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي**". (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003).

15- الأمم المتحدة، دائرة الإعلام: "عولمة الجريمة المنظمة وتحولها إلى خطر يهدد الأمن". (3 يونيو 2010). متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/GlobalizationofCrime-PR-Final-Arabic.pdf

16- المرجع السابق.

17- تشارلي إدواردز: " الجريمة والإرهاب: تحالف ثالوث القاعدة والمخدرات وتجارة الأسلحة". **العرب** (5 يونيو 2013). متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.alarab.co.uk/?p=42086

18- الأمم المتحدة، دائرة الإعلام: "عولمة الجريمة المنظمة وتحولها إلى خطر يهدد الأمن"، (3 يونيو 2010). متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/GlobalizationofCrime-PR-Final-Arabic.pdf

19- الأمم المتحدة، دائرة الإعلام: " عولمة الجريمة المنظمة وتحولها إلى خطر يهدد الأمن". (3 يونيو 2010). متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/GlobalizationofCrime-PR-Final-Arabic.pdf